

واستطرادا من ذلك تولى مصر أهمية خاصة لما تقضى به أيضا المادة الرابعة من المعاهدة من التزام الدول الأطراف في المعاهدة — القدرة على ذلك — التعاون في الإسهام في زيادة انماء تطبيقات الطاقة النووية للاغراض السلمية ، ولا سيما في اقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في هذه المعاهدة ، مع إيلاء المراعاة الحقة لحاجات مناطق العالم النامية .

ان مصر وهي مقبله على عدد من المشروعات لتشديد مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من الطاقة من اجل رخاء ورفاهية شعبها ، لتتوقع من الدول الصناعية المتقدمة في مجال الطاقة النووية ان تقدم لها العون والماندة بصدور ربح تمشيا مع نص وروح المادة الرابعة من المعاهدة ، وطالما أنها قبلت الالتزام بتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الأنشطة النووية السلمية داخل اقليمها وفقا لما تقضى به المادة الثالثة من المعاهدة .

وفي إطار ما توفره المعاهدة من حقوق لجميع أطرافها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، فإن مصر تود أن تشير أيضا الى ماتنولته المادة الخامسة من المعاهدة من أحكام لتأمين تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف بالمعاهدة بالفوائد التي يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية .

ومع تسليم مصر أن هذه التطبيقات صعبة التحقيق في الوقت الحالي خاصة بسبب ما يمكن ان تؤدى اليه من اضرار تلحق بالبيئة ، الا ان ذلك لا يعنى الدول الحائزة على الاسلحة النووية الاطراف بالمعاهدة من مسؤولياتها في انماء بحث وتطوير هذه التطبيقات للتغلب على جميع الصعوبات التي تواجهها حاليا في هذا المجال .

وتود مصر أن تعرب عن استيائها الشديد لعدم قيام الدول الحائزة على الاسلحة النووية — وخاصة القوتين الاعظم — باتخاذ اجراءات فعالة لوقف

سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وفقا لما جاء في المادة السادسة من المعاهدة . ومع ترحيبنا باتفاقيات عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٩ للحد من الاسلحة الاستراتيجية والمعروفة باتفاقيات (سولت ١) و (سولت ٢) ، الا أنها فشلت في تحقيق الوقف الفعلي لسباق التسلح النووي من حيث الكم والكيف . بل ان هذه الاتفاقيات سمحت بتطوير جيل جديد من أسلحة الدمار الشامل .

ومن ناحية اخرى وبعد مرور اكثر من ١٧ عاما على توقيع معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو والغضاء الخارجي وتحت سطح الماء مازالت الدول الحائزة للاسلحة النووية تتذرع بمختلف الصعاب لعدم تحقيق الوقف الايدي لجميع تجارب الاسلحة النووية ، في حين ان كل مايعوزها في الواقع هو اتخاذ القرار السياسي لانتاج هذا الوقف .

في ضوء ذلك ، فإن مصر تنتهز فرصة ايداع وثائق تصديقها على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، لتناشد الدول الحائزة للاسلحة النووية الاطراف بالمعاهدة الوفاء بتعهداتها لوقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي .

وبالمثل تحث مصر جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على العمل لتحقيق الوقف الابدی لجميع تجارب الاسلحة النووية في اقرب وقت ممكن لسما سيساهم في ذلك في وقف تطوير ونتاج اسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل، مثلما سيساهم وقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية في وقف التزايد الكمي للاسلحة النووية .

وفي اطار تحقيق الامن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، فإن مصر ترى ان قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦٨ مازال قاصرا عن توفير الضمان الحقيقي لعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد هذه الدول من جانب الدول الحائزة للاسلحة النووية .

لذا فإن مصر تناشد هذه الدول الأخيرة بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق يحرم دائما ابدا استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد أي دولة من الدول .

ان تحقيق هذه الخطوات يتمشى مع نص وروح الأسس والمبادئ التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وبصفة خاصة مبدأ التوازن في المسؤوليات والتواجبات بين الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الاسلحة ، وكذلك مبدأ أن تكون المعاهدة خطوة نحو تحقيق نزع السلاح العام الكامل وبصفة خاصة نزع السلاح النووي .

واقترانا من مصر ان معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ستكون أكثر فعالية في تحقيق اهدافها ومقاصدها عن طريق انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف بقاع العالم ، فقد بذلت مصر جهدا خاصا لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وكذلك في افريقيا .

وبهذه — في هذا الصدد — ان تعرب عن ارتياحها البالغ للقرار الذي اصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين بتوافق الآراء الذي يدعو دول الشرق الاوسط كخطوة أولى — نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، أن تعلن رسميا عن تأييدها لتحقيق هذا الهدف ، وانها ستمتنع — على اساس متبادل — عن انتاج الاسلحة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها ، وأن تودع اعلاناتها هذه لدى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

وفي الختام ، يهيم بمصر ان تصدقها على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ينبع عن ايمانها بأن هذه الخطوة تتفق ومصالحها القومية العليا طالما نجحت المعاهدة في درء انتشار الاسلحة النووية إلى بقاع العالم